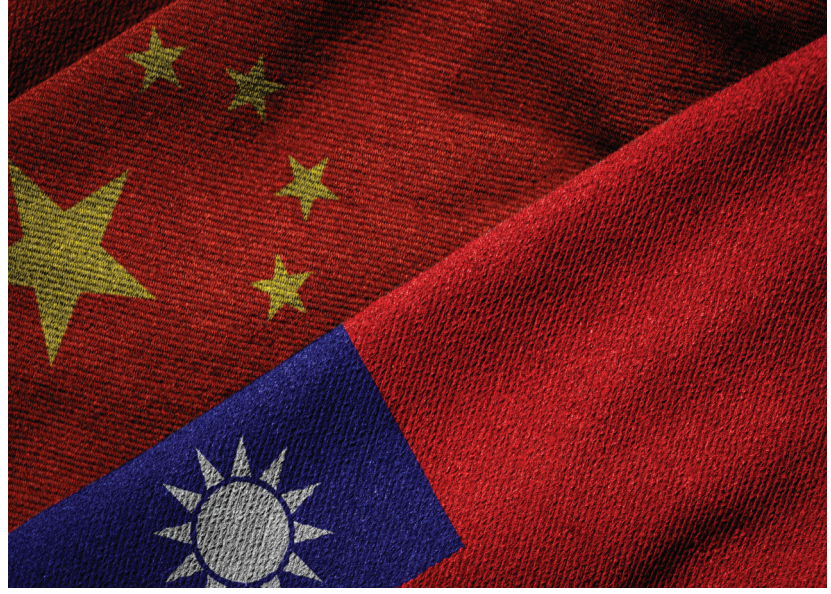




شوبها شوداري

باحثة دكتوراه بجامعة جواهر لال نهرو،

نيودلهي



الانتخابات التايوانية: أزمة ممتدة مع الصين

شهدت تايوان، المعروفة أيضاً باسم جمهورية الصين، مؤخراً انتخابات محلية في 29 نوفمبر 2014، وصفت "بالزلزال السياسي"، كونها مثلت منعطفاً تاريخياً في مسيرة الديمقراطية لهذه الجزيرة الصغيرة.

إلى جانب التضخم السكاني وأزمة البطالة وارتفاع تكاليف العقارات، وتزايد عدد الوظائف التي لا أمل للموظف فيها بالترقية والتطور، هذا إضافة إلى مشكلة اللامساواة.

وعلى الرغم من ضعف حزب كومينتانغ (الحزب الوطني الشعبي الصيني) الحاكم منذ ثمانينيات القرن العشرين، ووجود تحالفات مختلفة للقوى السياسية والاجتماعية، فإنها لم تتمكن على الإطلاق من تعزيز سيطرتها، وأن تكون بديلاً للحزب الوطني الذي حكم لمدة 65 سنة، وكان على الدوام يدعم الليبرالية الجديدة ويؤيد تحقيق اندماج اقتصادي أوثق مع الصين، بدلاً من التركيز على برامج الرفاه الاجتماعي والتوزيع العادل للثروات. من جانب آخر تم تسييس المجتمع التايواني منذ عام 2000 من خلال مظاهر عدة، منها عملية الانتقال السياسي من نظام الحزب الواحد، واستمرار نظام المحسوبية القديم، الذي كانت له مصالح وشراكات راسخة، وتعزيز دستور تايوان للانقسام السياسي، إلى جانب الانشقاق الجيوسياسي المستمر في تايوان على طول البنية الاجتماعية والذي حرض على عملية التعبئة السياسية.

ثانياً: نظرة عميقة في الانتخابات

أجريت الانتخابات المحلية، التي اعتبرت على نطاق واسع

تعتبر تايوان دولة صغيرة ذات سيادة، ولها رئيسها ودستورها وقواتها المسلحة ومجلسها التشريعي. وعلى الرغم من كونها مستقلة عملياً منذ عام 1950، فإنها تواجه أزمة "وجودية" مزمنة، تدور حول علاقتها بالصين ومدى استقلالها فعلياً عنها. واتضح هذه الأزمة بصورة كبيرة عقب الانتخابات الأخيرة. وقد ساهم وجود مضيق تايوان في زيادة حساسية الجزيرة السياسية، كما أثر موقعها في طريقة تصور اللاعبين الدوليين لدورها في السياسات الواقعية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

أولاً: تأزم الوضع الداخلي في تايوان

ساهمت أسباب كثيرة في وجود توترات سياسية واجتماعية واقتصادية تواجهها تايوان، أولها الصين التي تزعم السيادة على تايوان منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1949، والتي أصبحت مشكلة مزمنة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن. من جانب آخر أدى النمو الاقتصادي والتطور العمراني الكبير إلى إيجاد طبقة مؤثرة من النخبة الرأسمالية، التي تريد اندماجاً أوثق بالصين. الأمر الآخر وجود قوى المعارضة الحالية في جنوب وسط تايوان، والتي تدعو علناً إلى الاستقلال الرسمي. ومن ثم اجتمعت كل هذه العوامل،

هو استغلاله لموجة التمرد القومي ضد حزب كومينتانغ، حيث أصبح الجيل الأكثر شباباً ساخطاً على الحزب الحاكم، خصوصاً بعد سحق ما يعرف بـ "حركة زهور عباد الشمس". ومن ثم اندفع المواطنون الأكثر شباباً إلى التصويت في اللحظة الأخيرة، وأصبح الحزب الديمقراطي التقدمي يسيطر على السلطات في حوالي 60% من تايوان، وبالتالي يجب أن يكون أكثر من مجرد بديل لحزب كومينتانغ إذا أراد أن يحظى برضا جيل الشباب، الذي أعطى معظم أصواته لصالح الحزب الديمقراطي التقدمي.

ومن ثم فإن توقع دخول تايوان في حقبة ما بعد الحزبية أو ظهور قوة ثالثة في الحياة السياسية التايوانية ما زال احتمالاً محدوداً، وذلك بسبب ندرة الأدلة الداعمة لها. وفي الواقع تسير الأمور في الاتجاه المعاكس. فانسحاب عدد كبير من حزب كومينتانغ وانضمامهم إلى الحزب الديمقراطي التقدمي الديمقراطي يوضح أن "التسميات الحزبية" صارت تعني الآن أكثر مما كانت تعنيه قبل عقدين من الزمن. وحتى يحين موعد الانتخابات المقبلة في العام 2016، أي بعد عام من الآن، فإن اخفاق مسؤولي الحزب الديمقراطي التقدمي الديمقراطي في العمل بما يتوافق مع طموحات جيل الشباب سيؤدي إلى نتائج الانتخابات التايوانية يمكن أن تكون صادمة مرة أخرى.

ثالثاً: تأثير الانتخابات التايوانية على الصين

هناك مثل قديم يقول "إن كنت تظن أنك تفهم الصين، فهذا يعني أنك لا تفهمها". ومن ثم وعلى الرغم من النتائج الانتخابية في تايوان والمصاعب السياسية هناك، فإن الصين وتايوان من الناحية الاقتصادية تكملان بعضهما البعض، حيث يصل حجم التجارة بينهما في الوقت الحالي إلى 25 مليار دولار في السنة، كما حققت تايوان ازدهاراً واسعاً بسبب سياسة الشراكة engagement التي اتبعتها الولايات المتحدة مع الصين. ولكن إذا أرادت الصين - مثلاً - أن تزعزع نمو تايوان، فما عليها إلا أن تهز العملة التايوانية وأسواق البورصة، مستعينة بأرصدها الضخمة من النقد الأجنبي، وهو ما يكفي لإحداث الضرر من دون أي دور للالة العسكرية أو الصواريخ أو الجنود أو وقوع ضحايا في الحروب.

إضافة إلى ذلك، يجب الإشارة إلى أن التدخل العسكري الصيني في تايوان ليس بالأمر السهل، فبروز تايوان كمسألة عالمية وضع قادة جيش التحرير الشعبي في معضلة مربكة. ومن ثم يبقى تحليل القوى المشاركة في السجال الدائر حول ثنائية "الاستقلال مقابل الاتحاد"، ضمن سياسات تايوان المحلية، أكثر أهمية من الجدل حول ما إذا كانت الصين

اختباراً للاستفتاء حول العلاقات مع الصين، يوم 29 نوفمبر 2014. واشتهرت هذه الانتخابات شعبياً باسم "انتخابات تسعة في واحد" (تسعة أنواع من المناصب الحكومية)، وفيها أدلى 18 مليون مواطن بأصواتهم لانتخاب عمد المدن، والقضاة والمستشارين ومسؤولي المقاطعات المحلية، ورؤساء البلديات وقضاة الأقاليم. وترشح 20000 مواطن للحصول على 11000 منصب في الانتخابات التي شهدت إقبال 86% من الناخبين. وكشفت هذه الانتخابات من خلال نتائجها المفاجئة، التصدعات التي اعترت عملية التحول الديمقراطي في تايوان.

• أداء حزب كومينتانغ:

فاز الحزب في 6 فقط من أصل 22 مدينة كبيرة، ومنى بهزيمة كبرى. وكانت استطلاعات الرأي تنبأت بأن الجيل الحالي الأكثر شباباً كان شديد السخط بسبب غياب برامج الرفاه الاجتماعي. وأشارت نتائج الاقتراع إلى حاجة الحزب إلى الإصلاح. ويرمز الحزب إلى معجزة تايوان الاقتصادية، وعلى الرغم من تحول تايوان إلى بلد متطور، فإنه من غير الممكن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في الفترة المقبلة. ولذلك فإن حزب كومينتانغ يحتاج الآن إلى التركيز على العدالة الاجتماعية

والرفاه. وعلى الرغم من فوزه بمنصب الرئاسة، لكنه خسر قاعدة قوته في مدينة تايتشونغ وفي العاصمة تايبه، ولم يشفع له سوى استمرار سيطرته على مدينة "نيو تايبه". وإضافة إلى ذلك، استقال على الفور رئيس الوزراء جيانج يي-هو المنتمي للحزب، كما استقال الأمين العام للحزب تسينغ يونغ-شوان، وهو ما أضعف الحزب الموالي لبكين. ولكي يتمكن حزب كومينتانغ من تعزيز قوته في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في عام 2016، ستحتاج إدارته إلى رسم سياسات واضحة نحو إعادة تايوان إلى مستوى النور الآسيوية، إضافة إلى ضرورة الحفاظ في الوقت نفسه على برامج الرفاه الاجتماعي.

• أداء الحزب الديمقراطي التقدمي:

فاز هذا الحزب بالانتخابات في 13 مدينة، وقد تأسس في عام 1986 ويتبنى موقفاً مؤيداً للاستقلال عن الصين. ومن ناحية أخرى، وفي دولة مثل تايوان، حيث اكتسبت أحزاب المعارضة حق الاقتراع العام في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، اعتبر الانتصار الذي حققه هذا الحزب صاعقاً. وعلى الرغم من ذلك فإن الانتصار الساحق، الذي حققه المرشح المستقل كو وين-جي بدعم غير رسمي من الحزب الديمقراطي التقدمي، يشكّل العائق الرئيسي لتقدم الحزب. ذلك أن السبب الرئيسي لانتصار الحزب الديمقراطي التقدمي

يخذل ناخبه، ولكن من غير الضروري أن يخرط في سياسات مؤيدة أو معادية للصين، بل عليه أن يركز فقط على برامج الرفاه الاجتماعي وعلى الأجناس للتعويض.

وفي الخلاصة أن الممارسة الديمقراطية في تايوان ستستمر في ادهاش أوساط المفكرين والخبراء السياسيين المراقبين للأوضاع في تايوان في السنوات المقبلة، خصوصاً أن الانتخابات الرئاسية في عام 2016 باتت قريبة وتلوح في خلفية المشهد. ولذلك فإن السعي إلى فهم الديناميات السياسية في تايوان سوف تكون أكثر إثارة للاهتمام عندما سيكون الحزب الديمقراطي التقدمي في مواجهة الاختبار السياسي الحقيقي.

أما في الوقت الراهن، فإنه يبدو من غير المرجح أن تكون السياسات الداخلية في تايوان قادرة على شق طريقها للخروج من عباءة الائتلاف "الأزرق" الموالي للصين الذي يقوده حزب كومينتانغ والائتلاف "الأخضر" المؤيد للاستقلال عن الصين، والذي يقوده الحزب الديمقراطي التقدمي. وفي حال فاز الحزب الديمقراطي التقدمي في انتخابات 2016، فإنه سيكون من المبكر جداً أن نتنبأ بأن منهجاً متشدداً حيال استقلال تايوان الجائز قانونياً عن الصين، سيكون هو القوة الدافعة الأهم في البرنامج الانتخابي الرسمي لهذا الحزب.

أما الجيل الأكثر شباباً الذي ليست له خبرة سابقة في التصويت فسيلعب دوراً مهماً في نسبة الإقبال على الانتخابات في عام 2016. وهناك أيضاً المنافسة الشديدة بين حزب كومينتانغ والحزب الديمقراطي التقدمي، التي إذا لم تتم السيطرة عليها فإن من شأنها أن تعرض التنمية الاقتصادية في تايوان للخطر بل وتجعلها أكثر اعتماداً على الصين. وبالعودة إلى تأثير هذه الانتخابات المحلية على الصين، من الممكن أن نستنتج أنه لا يوجد منهج فوري وعدواني، أو غير محسوب من الناحية السياسية، يمكن تبنيه. وباعتبار أنه ليس لهذه الانتخابات تأثير، إلى الآن فإن الصين، التي يطلقون عليها اسماً شعبياً هو "العملاق النائم"، لن تتسرع في اتخاذ أية قرارات. فالنخبة التايوانية الصاعدة التي تطالب صراحةً بتكامل نيو-ليبرالي مع الصين من شأنها أن تستغل غياب جبهة ثالثة متماسكة في السياسات المحلية التايوانية. وفي غضون ذلك، فإن الضغط المتصاعد الذي تشكله الهيمنة الأميركية على مضيق تايوان من شأنه أن يحمي، نسبياً، موقع تايوان في اللعبة الجيوستراتيجية السياسية. ولن تسمح الأوضاع المتوترة في سوريا والعراق والدور الأمريكي هناك باندلاع أي توتر في مضيق تايوان الذي يشكل نقطة جيوسياسية رئيسية في المنطقة الآسيوية. وباختصار شديد، فإن الصين قد تكون بالضرورة قلقة بعد نتائج الانتخابات التايوانية، لكن ذلك لن يؤدي إلى حدوث أي زعزعة للعلاقات بين تايوان والصين بسبب وجود العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تلعب دوراً رئيسياً في الإبقاء على الواقع الحالي وعلى الاستقرار.

ستشن هجوماً عسكرياً أم لا. وقد كشف استطلاع أجره إيمرسون إم. إس. نيو عن نتائج مذهشة مفادها أن الشعور العام في تايوان سيفضل الاتحاد مع الصين إذا أصبحت الصين أكثر حداثة وأكثر ديمقراطية وأكثر انفتاحاً. وفي الوقت نفسه، فإن أفضل طرق تحقيق الردع المتبادل في مضيق تايوان هي سياسة "الغموض الاستراتيجي" التي يتم العمل بها الآن من قبل الطرفين.

ويرى محللون أنه منذ تحول مضيق تايوان إلى نقطة شديدة الأهمية جيوسراتيجياً بعد نهاية الحرب الباردة، فإن الصين لن تطلق أية سياسة عدوانية من شأنها أن تعرض علاقاتها الاقتصادية مع تايوان للخطر. وثانياً، يعمل تشجيع الولايات المتحدة للديمقراطية، خصوصاً في ما يتعلق بالسياسات الداخلية التايوانية، على كبح ردود الفعل العكسية الصينية، وهو ما يكبح أيضاً طموحات الاتحاد. وبناء على ذلك، فإن تايوان نفسها ليست مستعدة لمواجهة غضب كل من الصين والولايات المتحدة إذا تركت سياساتها الداخلية تتدخل في الواقعية الدولية.

ومن دلائل ما سبق أنه فور فوز الحزب الديمقراطي التقدمي بالانتخابات في 29 نوفمبر، قام الأمين العام للحزب جوزيف وو بالسفر إلى واشنطن، حاملاً معه رسالة واضحة المعالم مفادها أن السياسات المعنية بالعلاقات مع الصين لن تتأثر بنتيجة الانتخابات، وأن عملية التصويت تمت على مجمل أداء الحكومة السابقة، وأن سياساتها الكلية أثرت على مجريات التصويت، وأن التصويت لم يكن لصالح حزبه؛ لأنه يقول فقط لا للصين. ومن ثم فإن السياسات المعنية بالعلاقات مع الصين التي يمارسها الرئيس ما بينغ جيو لم تكن هي السبب وراء هزيمة حزب كومينتانغ. ومن الواضح أنه حتى رئيس الحزب الديمقراطي التقدمي والمرشحين للانتخابات قد تجنبوا، وبطريقة دبلوماسية، تضمين هذه المسائل في سياسات حملاتهم الانتخابية.

ولا يمثل الحزب الديمقراطي التقدمي قوة على المستوى الوطني، ولذلك فإن سياساته المعنية بالصين لم يكن لها أي تأثير، فالحزب ملزم ليس بالخوض في المعارك الأيديولوجية، بل بالتركيز أكثر على الحكم على الأمد القصير. ولا ينبغي هنا اختبار الفكرة المتعلقة بالاستقلال عن الصين في ميثاق الحزب الديمقراطي التقدمي إلا في العام 2016، أي عندما يدور الجدل الفعلي حولها. أما في الوقت الحالي، فإن أمام الحزب الديمقراطي التقدمي فرصة للدعوة إلى التوزيع العادل للثروة وللنمو الاقتصادي. كما أنه من الضروري عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع الصين بأسلوب مقنع جداً من شأنه أن يضعها في موضع أفضل في مجال التعامل مع السياسات المعنية بالعلاقات مع الصين في وقت لاحق، أي في العام 2016. وهنا تشكل سياسات الحزب الديمقراطي التقدمي المعنية بالرفاه الاجتماعي عاملاً مقوياً، وهو ما يجتذب الجيل الأكثر شباباً. ولذا لا ينبغي على الحزب أن